

خلال لقاء للبنك عبر إذاعة «مارينا FM».. ضمن جهوده لدعم «لنكن على دراية»

## «الخليج»: محاولات الاحتيال على البيانات المصرفية تتزايد في الصيف ومواسم السفر

نصحا العملاء بالتأكد من موثوقية أي موقع إلكتروني قبل إجراء أي عملية دفع. كما نصح العملاء بتجاهل أي رسالة أو اتصال يطلب منهم بياناتهم المصرفية أو الشخصية، مهما كان مصدرها، وعدم مشاركة بياناتهم مع أي جهة، حتى وإن بدت رسمية، سواء من خلال الاتصالات الهاتفية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.



أكد مسؤول أول بإدارة التسويق في بنك الخليج مهدي سليمان، أن البنوك لا تطلب من العملاء مطلقاً مشاركة أي معلومات شخصية أو مصرفية عبر الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني، محذراً من الخدع المتنوعة التي يستخدمها المحتالون للاستيلاء على بيانات عملاء البنوك المصرفية وسرقة حساباتهم.

وأضاف: «إذا كنت في أماكن عامة مثل المحطات أو المجمعات التجارية، لا تستخدم شبكات الـ Wi-Fi العامة، لأنها قد تستغل من قبل المحتالين لسرقة بياناتك. وفي حال الاشتباه بأي عملية دفع مجهولة، أحرص على إيقاف بطاقتك المصرفية فوراً من خلال تطبيق بنك الخليج أو بالاتصال على الخدمة الهاتفية للبنك».

تجنب محاولات الاحتيال المالي والتصيد لها. وأشار سليمان إلى تزايد محاولات الاحتيال خلال فصل الصيف ومواسم السفر والإجازات، حيث يبحث المحتالون دائماً عن طرق جديدة ومقنعة للاحتيال على العملاء، مثل استخدام مواقع إلكترونية وهمية لحجز تذاكر السفر أو انتحال صفة الفنادق لإرسال روابط دفع وهمية،

في حال التعرض لعملية احتيال. وبين أن حملة «لنكن على دراية» هي حملة توعوية مصرفية أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك الكويتية، وتهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى جميع أفراد المجتمع، ونسليط الضوء على حقوقهم وواجباتهم المصرفية، لا سيما كيفية

وفي لقاء مع إذاعة مارينا FM، وضمن جهود بنك الخليج المتواصلة لدعم حملة «لنكن على دراية»، دعا سليمان العملاء إلى متابعة حسابات البنوك، وحملة «لنكن على دراية» على وسائل التواصل الاجتماعي، للاطلاع على الرسائل والنصائح التوعوية لتجنب عمليات الاحتيال والخطوات الإجرائية المقترضة اتباعها

قدم مكافآت فورية من «ترولي» لعملاء البنك على مدار 3 أيام ضمن فعالية موسم الصيف

## «وياء» يستعرض أحدث خدماته الرقمية المبتكرة في «الخيران مول»



جانب من الإقبال على «بوث» البنك في «الخيران مول»



«بوث» بنك وياي في «الخيران مول» ضمن فعالية موسم الصيف

أدوات التوفير من خلال استكشاف الخدمات الرقمية في تطبيق بنك وياي مثل «تابع مصاريفك» و«التوفير الذكي». كما يتيح لهم الاستفادة من العروض الحصرية التي تضاف إلى تجربتهم المصرفية من خلال بطاقة SELECT المصممة خصيصاً لهم، يستفيد عملاء SELECT من مجموعة مميزة من العروض والخدمات، تشمل: استرداداً نقدياً بنسبة 40% شهرياً، وخصومات فورية عديدة من المحلات والعلامات التجارية المفضلة لديهم من مختلف الاهتمامات مثل القهوة، الأندية الصحية وشركات الاتصالات والمطاعم، كما يوفر المحل الرقمي من شركة stc داخل تطبيق وياي عروضاً

ضمن إطار التواصل مع العملاء، تواجد بنك وياي في الخيران مول لمدة 3 أيام من 14 إلى 16 أغسطس، وذلك ضمن فعالية موسم الصيف لتعريفهم بمدى سهولة وفعالية الخدمات البنكية الرقمية المبتكرة لدى بنك وياي، كما قام فريق بنك وياي بتعريف الزوار بأحدث الخدمات التي تلامس حياتهم اليومية، بالإضافة إلى تقديم مكافآت فورية من «ترولي» لعملاء وياي.

ويولي بنك وياي اهتماماً خاصاً لشريحة الشباب، إيماناً منه بأهمية تعزيز مفهوم الثقافة المالية لديهم، لذا تمكن الشباب من التعرف على كيفية إدارة المصروفات الشخصية واستخدام

1,51 تريليون دولار القيمة المضافة للقطاع غير النفطي.. مقابل 603,5 مليارات لـ «النفطي»

## «الإحصائي الخليجي»: 2,14 تريليون دولار الدخل القومي الإجمالي لدول الخليج

التحولية تراجعاً بنسبة بلغت 18,8٪ و0,7٪ على التوالي. وفيما يخص مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الخليجي بالأسعار الجارية تشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات بلغت بنهاية عام 2023 نحو 1,26 تريليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 59,5٪ في الناتج المحلي الإجمالي انخفاض الجارية وبنسبة انخفاض بلغت 7,1٪.

وسجل الإنفاق على الاستهلاك النهائي (إجمالي ما تتفقه الأسر والمؤسسات غير الربحية والحكومة على شراء السلع والخدمات بهدف إشباع احتياجاتها ورغباتها مباشرة دون استخدامها في إنتاج سلع أو خدمات أخرى) 1,24 تريليون دولار بمعدل نمو سنوي 7,5٪ كما سجل إجمالي التكوين الرأسمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والأصول) 601,8 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ 5,5٪.

مسقط - «كونا»: كشف المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، أن قيمة الدخل القومي الإجمالي (إجمالي الدخل الذي يحققه المواطنون والشركات لدول المجلس بالأسعار الجارية في عام 2023 بلغت 2,14 تريليون دولار، بانخفاض 2,2 تريليون دولار بنهاية عام 2022. وذكرت البيانات الصادرة عن المركز أن قيمة الدخل القومي المتاح (المتاح للاستهلاك والإخضرار بعد خصم الضرائب والتحويلات الأخرى) 1,99 تريليون دولار، مقارنة بـ 2,51 تريليون دولار في عام 2022 وبنسبة انخفاض بلغت 3٪. وأوضح أن إجمالي القيمة المضافة للقطاع غير النفطي في دول المجلس سجل بنهاية عام 2023 بالأسعار الجارية نحو 1,51 تريليون دولار، فيما سجلت القيمة المضافة للقطاع النفطي 603,5 مليارات دولار. وأشارت البيانات إلى أن مساهمة القطاع غير

خلال النصف الثاني من 2025 في ظل مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى التعافي المستمر

## «المركز»: العقار في الكويت والسعودية والإمارات سيحافظ على زخمه التصاعدي

المستهلكين والإصلاحات التشريعية. وفي السعودية، ذكر التقرير أن القطاع العقاري بالملكة وصل الأداء الإيجابي خلال الربع الأول من 2025، حيث ارتفع مؤشر أسعار العقارات الإجمالي بنسبة 4,3٪ على أساس سنوي، بينما ارتفعت قيمة المبيعات العقارية بنسبة 37٪ على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع نسبته 5,1٪ في أسعار العقارات السكنية وارتفاع بنسبة 2,5٪ في أسعار العقارات التجارية للفترة ذاتها. أما القطاع العقاري في الإمارات، فقد نتاج ملحوظة، حيث بلغت قيمة التداولات العقارية نحو 239 مليار درهم خلال الربع الأول، وبين التقرير أن القطاع العقاري في الإمارة استقطب نحو 110 آلاف مستثمر جديد خلال العام، وبلغت نمو سنوي 5,5٪، وبلغت قيمة التداولات العقارية في دبي 142 مليار درهم عبر 45,077 صفقة بيع، بنمو بلغ 30٪ في القيمة على أساس سنوي.



أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» أحدث تقاريره حول القطاع العقاري بالمنطقة، والذي يسلط الضوء على أداء القطاع بشكل شامل في كل من الكويت والسعودية والإمارات، للنصف الأول من عام 2025، حيث يكشف عن توقعات إيجابية له خلال النصف الثاني من 2025، في ظل مؤشرات اقتصادية مشجعة وسياسات حكومية داعمة. ويزن التقرير متانة القطاع العقاري في دول الخليج، مدعوماً بنشاط المبيعات، وارتفاع قيم العقارات، وزيادة طلب المستثمرين عبر القطاعات السكنية والتجارية والفندقية، حيث يتوقع التقرير، في ظل مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى تعافي مستمر، أن يحافظ القطاع العقاري في الكويت والسعودية والإمارات على زخمه التصاعدي خلال النصف الثاني من 2025. وأشار التقرير إلى أن قطاع العقار الكويتي واصل مسار التعافي في الربع الأول من 2025، مسجلاً بذلك ارتفاعاً

في الأسعار والإيجارات ضمن الاستثماري والتجاري، حيث ارتفعت أسعار الأراضي في جميع المناطق على أساس سنوي. كما شهد متوسط إيجارات الشقق المؤلفة من ثلاث غرف والشقق ذات مساحة ما يقارب 60 متراً مربعاً ضمن القطاع الاستثماري زيادة ملموسة. وفي المقابل، ظل متوسط إيجار المكاتب في القطاع التجاري مستقراً على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، مع ارتفاع معدل في بعض المناطق في الربع الرابع من 2024. وقد سجلت قيمة وحجم الصفقات العقارية نمو إيجابي على أساس سنوي حيث ارتفعت المبيعات العقارية بنسبة 45٪ لتصل إلى 896 مليون دينار في الربع الأول من 2025، وجاء ذلك بفضل زيادة المبيعات بجميع القطاعات، حيث ارتفعت قيمة مبيعات القطاع السكني والتجاري بنسبة 22,9٪ و38,5٪ على التوالي، بينما صعدت قيمة مبيعات القطاع الاستثماري بنسبة 49٪. كما زاد عدد الصفقات بنسبة 20,9٪، مع نمو في المعاملات السكنية والتجارية 11,7٪ و163,6٪ والاستثمارية 29,7٪ على التوالي، مدفوعاً بالنمو المستمر في تعداد الوافدين. ويتوقع «المركز» أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للكويت بنسبة 1,9٪ في عام 2025، مقارنة بانكماش بلغ 2,8٪ في 2024، مع انتعاش الناتج النفطي واستقرار أداء القطاعات غير النفطية مدعوماً بزخم تنفيذ المشروعات واستقرار إنفاق

في ظل حرص المواطنين على الاستفادة من القانون.. و«الرعاية السكنية» اتخذت خطوات جادة لتطبيق نموذج التطوير العقاري.. لتعزيز جودة الحياة بالمدن الجديدة

## «بيت التمويل»: «التمويل العقاري» يرفع الطلبات الإسكانية إلى 101,6 ألف طلب المؤسسة استقبلت 70 طلباً رسمياً من شركات متخصصة بمجال التطوير العقاري في إطار القانون المتوقع إصداره



الذي يضم 24,508 وحدة سكنية تمكنت المؤسسة من توزيع 16,643 وحدة في المشروع وفق آخر تقرير صدر عن المؤسسة. ولفت تقرير بيت التمويل الكويتي إلى أن «الرعاية السكنية» تواصل جهودها لتنفيذ مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية التي حققت تقدماً في إنجاز بعضها المشاريع، بما يفوق النسبة المتعاقد عليها كما في جنوب مدينة صباح الأحمد السكنية بنسبة إنجاز 34,6٪ لمشروعات البنية التحتية. بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية بمدينة جنوب سعد العبدالله بنسبة إنجاز 10,4٪ تفوق النسبة التعاقدية لبعض الطرق الرئيسية والمشروعات التحضيرية بالمنطقة. كما أنها أنجزت بعض المشروعات الأخرى بنسبة إنجاز تصل إلى 99,5٪ لخدمة نحو 587 بيتاً من مشروع شرق صباح الأحمد وبنسبة إنجاز قدرها 90,1٪ لخدمة 597 بيتاً في نفس المدينة. ووفق التقرير الشهري الصادر في أكتوبر 2024، وقعت المؤسسة عقدين لإنشاء وإنجاز مركز الشباب بأحد قطاعات مدينة صباح الأحمد السكنية، إضافة لتوريد وتركيب محطات الكهرباء ببعض ضواحي مشروع جنوب صباح الأحمد السكنية، وطرح 4 مناقصات لتوريد وتركيب وصيانة محطات رئيسية لتوليد الكهرباء بجنوب صباح الأحمد السكنية وجنوب سعد العبدالله

سنوي، وقد تعود تلك الزيادة إلى حرص المواطنين على الاستفادة من قانون التمويل العقاري المرتقب. وأشار تقرير «بيت التمويل» إلى أن المؤسسة تمكنت وفقاً لآخر تقرير متاح في أكتوبر 2024، من إنشاء عدد كبير من القسائم السكنية التي صدر لها إذن بناء منها قسائم وزعت بالفعل على مستحقيها وأخرى جاهزة للتسليم، كما في مدينة المطاع التي سلمت المؤسسة فيها حوالي 27,6 ألف قسيمة إضافة إلى 28,3 ألف قسيمة تعد جاهزة للتسليم. كما سلمت المؤسسة ما يزيد على 3,2 آلاف قسيمة في منطقة جنوب عبدالله المبارك ونحو 3,3 آلاف قسيمة جاهزة للتسليم في المنطقة، إضافة إلى حوالي 1,4 ألف قسيمة سلمت في خيطان بجانب أكثر من 1,4 ألف قسيمة جاهزة للتسليم بالمنطقة. وتخطط المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقاً لآخر تقرير متاح لتنفيذ 124 مبنى من المباني العامة المخطط بناؤها في 7 مدن سكنية منها 68 مبنى عاماً في مدينة المطاع السكنية و31 مبنى عاماً تحت التنفيذ في جنوب عبدالله المبارك و15 مبنى عاماً في صباح الأحمد السكنية إضافة إلى 7 مبان عامة في شرق صباح الأحمد السكنية وغيرها في بعض المناطق الأخرى. كما تواصل جهودها في توزيع المشاريع السكنية في عدة مدن منها مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله

أشار تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي، إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية اتخذت خطوات جادة لتطبيق نموذج التطوير العقاري، الذي يستهدف وجود حلول مستدامة توفر بدائل سكنية متنوعة، حيث أعلنت المؤسسة عن استقبالها 70 طلباً رسمياً من شركات متخصصة بمجال التطوير العقاري، في إطار قانون التمويل العقاري المتوقع إصداره، كجزء من الحلول المستدامة لتعزيز جودة الحياة في المدن الجديدة، ما يوفر القانون من مرونة تمويلية لمستحقي الرعاية السكنية. وأوضح التقرير أن تلك الجهود تسهم في استغلال قدرات القطاع الخاص ووجود بيئة تنافسية للمستثمرين بما يؤدي إلى تنوع العروض السكنية والتقليل من تضخم أسعار العقارات، ونجحت المؤسسة خلال الربع الأول 2025 في تقديم نحو 70,1 ألف خدمة /97 منم تمت من خلال أنظمة إلكترونية وتطبيق سهل الحكومي، فيما بلغت الخدمات الإلكترونية المقدمة 24,8 ألف خدمة عبر الأنظمة الإلكترونية وتطبيق سهل خلال شهر مايو 2025. وتواصل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تلبية طلبات المواطنين في الحصول على سكن ملائم، ووفق آخر تقرير عن مشروعات المؤسسة الإسكانية في أبريل 2025 يصل عدد الطلبات الإسكانية القائمة إلى 101,6 ألف طلب بزيادة 4,6٪ على أساس